

العدالة كغاية للقانون
في الحضارة المصرية القديمة

دكتور

وليد محمد السيد عوض

مدرس بقسم فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق - جامعة عين شمس

الملخص

كان للحضارة المصرية القديمة اسهاماتها في الفكر القانوني العالمي، فقد تركت أراثاً قانونياً متكاملأ غطي جميع جوانب الحياة يدل على عظمة ورقي هذه الحضارة، ولم يكن من ضمن أهداف المشرع المصري القديم وضع قواعد قانونية في قوالب جامدة بقدر ما كان هدفه حل المشكلات الحياتية التي يواجهها المجتمع المصري والتي لم يكن لها عرف ينظمها، وكان ضابطه في ذلك هو تحقيق العدالة "ماعت" التي هي رمز للفضيلة وتعكس جميع الجوانب الإيجابية، وبتحقيق وسيادة "ماعت" التي أمرت بها الألهة الملك يتحقق النجاح والرخاء والاستقرار للدولة نتيجة رضاها عنه. هذه الفكرة تمثل القانون الإلهي الذي أمن به القدماء والتزموا به في حياتهم السياسية والاجتماعية. فالملك أوالقاضي الكبير الذي يفوضه فقط لهما سلطة تحقيق "ماعت" أي خلق القانون، أما تطبيق "ماعت" أي تطبيق القانون فهو التزام على كل موظف يقوم بوظيفة القضاء بجانب وظيفته الإدارية.

Abstract

The ancient Egyptian civilization have its contributions for the global legal thinking, which has left a comprehensive legal legacy that coved all aspects of life that indicates the greatness and superiority of such a civilization, and the Egyptian legislators does not intended to stipulate a rigid templates of legal rules, but aimed to solve the problems of life facing the society which has no rules to be regulate. The only method to regulate this concern was to achieve the justice "Maaet" which was a symbol of idealism that reflects all the positive aspects, and by the rule of the Gods "Maaet" which the king commanded to carry out, progress and prosperity will prevail as a result of the satisfaction of the Gods. This idea represent the heavenly legislation that committed by the ancients in their political and social life. The king or the delegated judge only has the power of achievement of "Maaet", which means the creation of the law, but the application of "Maaet" or the application of the law is an obligation of every officer who practicing the the judiciary mission bedides his administrative responsibilities.

مقدمة

تعتبر الحضارة المصرية القديمة من أعظم الحضارات وأقدمها. فقد بدأت مع الأسرة الأولى عام ٣٢٠٠ قبل الميلاد، وامتد حتى فقدت إستقلالها على يد الإسكندر الأكبر المقدوني وذلك عام ٣٣٢ قبل الميلاد^١.

وترجع أهمية تلك الحضارة في أنها تعتبر أقدم تاريخ عرفته البشرية يتميز بطابع الاستمرار، فعصور هذه الحضارة تتوالى وراء بعضها دون انفصال. هذا بالإضافة إلى ان المصري القديم حافظ على ملامح هذه الحضارة عبر عصورها الطويلة المختلفة لم تعرف خلالها معنى التعصب في أي منحي من مناحي الحياة^٢.

ويجب الإشارة إلى أن الهدف من دراسة النشأة القانونية لمجتمع ما هو الوصول إلى المقترضات الفكرية التي بسببها ظهرت النصوص القانونية على هذا النحو في ذلك المجتمع، ولم يكن من اغراض الدراسة بأي حال إعادة عرض نصوص قانونية قديمة. وبذلك نستطيع أن نضع ايدينا على المبادئ التي تحكم الفكر القانوني داخل المجتمع محل الدراسة. وعن طريقها نستطيع فهم اللغة القانونية داخل المجتمع، ومدى إتزام هذا المجتمع بهذه اللغة، وما طرأ عليها من تغير، كما يمكننا عقد المقارنات المناسبة بين المجتمعات المختلفة، هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تتيح لنا معرفة مدى التقدم الأخلاقي لهذا المجتمع فالقانون هو انعكاس للتقدم الأخلاقي للشعوب. ومن هنا تكمن أهمية دراسة الفكر القانوني في الحضارة المصرية القديمة.

(١) اشار إليه: محمود السقا، معالم تاريخ القانون المصري الفرعوني، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠، ص ٣.

(٢) راجع: حسن عبد الحميد، محاضرات في تاريخ الفكر القانوني المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ٢٦.

وتنشأ القاعدة القانونية لتحقيق هدف وغاية محددة هو تحقيق العدالة، وبدونها تفقد هذه القاعدة مشروعيتها والزاميتها، فهي جوهر القانون. والعدالة فكرة قديمة اكتشفها العقل الإنساني وظهرت طبيعياً مع تطور المجتمعات^٣.

فمن ضمن ما ورد في وصايا الحكيم حور محب^٤ " العظمة لعدل ماعت... إن العدل عظيم، طريقه سوي مستقيم... إذا كنت حاكماً فكن عطوفاً مستأنياً عندما تصغى إلى شكوى مظلوم... الرجل العادل الذي يسير على صراط مستقيم، فإنه يعيش طويلاً، ويحرز ثروة كبيرة، على حين لا يجد الرجل الشرير قبراً له".

كما ورد في شكاوى الفلاح الفصيح "اجعل إسمك في هذه الأرض فوق كل قانون عادل، إنني أتكلم فهل لك أن تسمع أقم العدل ... أليس من الخطأ ميزان يميل وثقل ينحرف، ورجل مستقيم يصير معوجاً، أنت الدفة فلا تتحرف، وأنت الميزان فلا تميل... إن الإله ماعت إله العدل لا يرضى بغير العدل، والعدل لو لم ينتصر فلا معنى لكل هذه الحياة، والعدل يظهر بالحجة والدليل ... عليه إذن أن يسعى في إظهار الحق إن أصدق وزن للبلاد هو إقامة العدل ... أنت عادل لا وجود لعدله، لقد وليت وجهك شطر الظالمين فمن عسى أن يرد الضلال والفجور، لا تكن ظالماً حتى لا تدور الدوائر عليك يوماً

(٣) انظر: طه عوض غازي، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٣٣٧.

(٤) بتاح حتب حكيم مصري قديم عاش في عصر الدولة القديمة (٢٤١٤ - ٢٣٧٥ ق.م)، وهو وزير للملك "جد كا رع إسيبي" أحد ملوك الأسرة الخامسة. أشار إليه: أحمد عبد الصبور، وصايا وأمثال الحكيم بتاح حتب، أضيف في ٧ / ١١ / ٢٠١٧ للموقع:

<http://alkalemahalhora.com>

تاريخ الإطلاع: ١١ / ٢ / ٢٠٢٤. انظر أيضاً:

Christian Jacq, The living wisdom of ancient Egypt, Simon & Schuster, 1999, P.22 .

... أقم العدل لرب العدل الذي أصبحت عدالته موجودة ... أقم العدل لأنه عظيم وكبير ويعيش طويلاً والإعتماد عليه يؤدي إلى العمر الطويل".^٥

ومصدر العدالة في الشرائع القديمة هو العقل الإنساني وإحساس النفس بوجود العدالة، فالإغريق توصلوا للعدالة عن طريق القانون الطبيعي، أما الرومان فكان قانون الشعوب هو مصدرهم للعدالة في بادئ الأمر ثم أصبح بعد ذلك القانون الطبيعي، في حين كان العقل هو مصدر العدالة في الفقه الإسلامي.^٦

وقد يتبنى البعض فكرة العدالة النسبية، التي تختلف باختلاف الزمان والمكان. في حين يتبنى البعض الآخر المفهوم المطلق للعدالة، فهي قيم عليا ثابتة غير قابلة للتغيير سواء تغير المكان أو الزمان.^٧

وسوف نهتم بالدراسة في هذا البحث من خلال مبحثين بفكرة العدالة في مصر القديمة، مقسمة على النحو التالي:

(٥) حدثت وقائع تلك القصة في الأسرة العاشرة، في عهد الملك "تب كاو رع" أحد ملوك مدينة أهناسيا حالياً. وقد اختلف علماء التاريخ هو مدى حقيقة قصة الفلاح الفصيح، هل هي قصة حقيقية أم مجرد إبداع أدبي يعبر عن حرية التعبير الذي ساد مصر في تلك الحقبة الزمنية، والرغبة في تحقيق العدل ومقاومة الظلم والفساد. نقلاً عن: سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج٢، ٢٠٠٠، ص٤٣٦: ٤٤٨. كذلك انظر: منتصر ثابت، سلسلة تاريخ مصر "خونانوب الفلاح الفصيح"، القاهرة، دار الهلال، (بدون تاريخ)، ص٢٤: ٧٠. وأيضاً راجع: حسن عبد الحميد، تاريخ الفكر القانوني المصري "العصر الفرعوني"، القاهرة، دار النهضة العربية، (بدون تاريخ)، ص١١.

(٦) اشار إليه: السيد عبد الحميد فوده، مظاهر العدالة في القانون العراقي القديم، القاهرة، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٢، ص٤٢.

(٧) راجع: وجدي راتب فهمي، محاضرات في المدخل لدراسة القانون، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٨، ص ١٠: ١١.

المبحث الأول: مفهوم العدالة وتأثرها بالفكر الديني لدى المصريين القدماء.

المبحث الثاني: تأثير فكرة العدالة على مفهوم الدولة في مصر القديمة.

المبحث الأول

مفهوم العدالة وتأثرها بالفكر الديني لدى المصريين القدماء

يسعى أي نظام قانوني إلى تحقيق غاية واحدة وهي تحقيق العدالة. وتعتبر الحضارة المصرية القديمة (الفرعونية) من أوائل الحضارات التي أخذت من فكرة العدالة غاية للقانون^٨. ونظراً لأن القانون الفرعوني يقوم على أساس ديني يعتمد على ألوهية الحاكم، لذلك لا يمكن البحث في مبدأ العدالة لدى المصري القديم بعيداً عن الدين. فهو أول من أمن بالبعث بعد الموت والحساب، وربط الرموز الدينية بقيم أخلاقية متمثلة في العدل، وكان يرمز للعدالة بالأله "ماعت"^٩.

(٨) راجع: محمود السقا، معالم تاريخ القانون المصري، ط١، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣، ص ١٩.

(٩) Donald B. Redford: The Oxford Essential Guide to Egyption Mythology, Oxford university press, 2003, P. 190.

وسوف يتقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم ماعت.

المطلب الثاني: دور ماعت في ترسيخ العدالة لدى المصريين القدماء.

المطلب الأول

مفهوم ماعت

تجسد "ماعت" أفكار عامة وتعبّر عن التوازن الذي يستمر العالم بفضلله وتؤدي الآلهة والبشر وظائفهم. فهي المعيار الذي يجب أن يسير بمقتضاه النظام الكوني^{١٠}.

فقد سيطر على الثقافة المصرية فكرة وجود رابطة متبادلة تجمع بين الآلهة المصرية والإله "ماعت" الذي يمثل القيم الأخلاقية الأساسية في الكون والتي يجب أن يكون عليها الفعل الإنساني. فهي تعكس نظام الكون المتكامل، لأنها تجمع بين النظام الكوني والنظام البشري "الطبيعة والمجتمع"^{١١}. وشبهها القدماء بمسيدة جالسة وتحمل ريشة على رأسها تُستخدم لكتابة أسمها. واعتاد الملوك تقديم هذا الرمز كقربان أساسي للآلهة في المعابد للحصول على رضاهم ومباركة حكمهم^{١٢}.

وبداية من عصر الرعامسة كانت "ماعت" يُعبّر عنها في بعض الأحيان، في صورة أله تقف جنباً إلى جنب في تابوت مرتكز على قاعدة، هذه القاعدة أحد رمزي "ماعت". الذي كان يعكس فكرة القاعدة القانونية الكونية

(١٠) نقلاً عن: فرنسوا ديماس، ألهة مصر، ترجمة زكي سوس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ١٤٥.

(١١) راجع: حسن عبد الحميد، تاريخ الفكر القانوني المصري "العصر الفرعوني"، مرجع سابق، ص ٢٩.

(١٢) انظر: فرنسوا ديماس، ألهة مصر، ترجمة زكي سوس، مرجع سابق، ص ١٤٦.

وهي رمز للاستقرار وترتبط بالتطبيقات العملية للقضاء. أما الرمز الثاني لماعت فهو الريشة، وهي رمز لفكرة العدل السماوي أي أنها تعكس فكرة القاعدة القانونية الميتافيزيقية^{١٣}.

ولا يمكن فهم طبيعة النظام القانوني في مصر القديمة بمعزل عن الدين، فالقانون يقوم على أساس ديني. ويرتبط بأفكار المصريين المتعلقة بالإلهة "ماعت" والإله "تحوت" وطبيعة العلاقة بينهما.

فالإله "تحوت" هو إله العدالة وكانت له اختصاصات واسعة وشاملة، فهو المشرف على نظام العالم وحسن سيره كما أنه يدير الوقت، فكانت تتوقف عليه القوانين والعدالة والضرائب، كما كان يرأس النظام القضائي الزمني، ويُشرف على تصنيف الأفعال الإنسانية إلى خير وشر، وأخيراً يصدر عنه حساب ختامي لكل إنسان إما إنسان خير أو إنسان شرير^{١٤}.

أما الإلهة "ماعت" فهي بنت الإله "رع" خالق الكون. وتجسد علم الخير والشر الذي يسيطر عليه الإله تحوت. فكانت تمثل الفضيلة حيث لا تعكس سوى الجوانب الإيجابية (الخصوبة - النماء - النظام - العدل - الرخاء - السلام). فهي تمثل النجاح الذي يقوده الملك. فبسيادة "ماعت" (أي جميع الصفات الحسنة) يتحقق النجاح للملك ورضاء الألهة عنه^{١٥}.

وتقوم العلاقة بينهما بأن يقوم الإله "تحوت" بالكتابة والتسجيل واتخاذ القرار وفقاً لما قرره الإلهة "ماعت". بمعنى أدق من الناحية القانونية فإن خلق

(١٣) يرجع في ذلك إلى: فراسوا ديماس، المرجع السابق، ص ١٤٧.

(١٤) راجع: حسن عبد الحميد، فكرة المسؤولية الجنائية في مصر الفرعونية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ٥٣ - ٥٤.

(١٥) للمزيد راجع: يان أسمان، ماعت "مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية"، ترجمة زكية طبوزاده وعليه شريف، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص ١١٨ وما بعدها.

القاعدة القانونية كان من اختصاص "ماعت" أما تطبيق هذه القاعدة فمن اختصاص "تحوت"، فهو الذي يبعث الحياة في القواعد القانونية التي خلقتها ماعت. وتُعتبر هذه القواعد القانونية الأصل الإلهي والمرجع العليا لفكرة العدالة^{١٦}.

وعليه "ماعت" كانت تجسيد للفكرة المثالية للقانون (الحقيقة والعدل)، أما "تحوت" فهو تجسيد لفكرة القضاء حيث يُعتبر النموذج المثالي للقاضي الذي يتخذ "ماعت" مرجعاً له، وهو أيضاً نموذج الحاكم العادل الذي يسعى لإرضاء الآلهة بتحقيقه "ماعت". هذه الفكرة الإسطورية تمثل القانون الإلهي العالمي الذي يحكم المملكة المصرية القديمة والذي بموجبه يتحقق العدل^{١٧}.

وبأنعكاس تلك العلاقة على الواقع القضائي العملي، فإن وظيفة خلق القانون عن طريق أحكام القضاء كانت من اختصاص الإله "تحوت" وكذلك الملك الذي أقامه الإله الخالق على الأرض وأمره بتحقيق "ماعت" وفقاً لنصوص الأهرام. وللملك الحق في تفويض الوزير والقاضي الكبير من أجل تحقيق ذلك^{١٨}.

(١٦) انظر: أحمد فخري، مصر الفرعونية "موجز تاريخ مصر من أقدم العصور حتى عام ٣٣٢ ق م، مقدمة الطبعة الثانية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢، ص ٤٢٠ وما بعدها. انظر أيضاً: رمضان السيد، تاريخ مصر القديمة، ج٢، القاهرة، سلسلة الثقافة الأثرية والتاريخية، ١٩٨٨، ص ٢٦٥ وما بعدها.

(17) Menu B. "le tomboeau de pétosiris (2).Maât, thot et le droit", in: BIFAO. T.95, 1995. P.281 : 299.

(١٨) وفقاً لنصوص الأهرام فالإله الخالق قد أقام الملك على الأرض وأعطاه أمراً بتحقيق ماعت. هذه النصوص تصف الملك وكأنه قادم إلى السماء بعد أن أقام ماعت بدلاً من إسفت في جزيرة الذهب: والمقصود بها ذلك العالم الدنيوي الموجود في حالة صراع بدائي غامض، وبالتالي يقوم الملك برفع الغموض عنه ويجعله قابلاً للسكنى، وذلك عن طريق إقامة ماعت بدلاً من إسفت. وبالتالي فتحقيق ماعت يكون بيد الملك، وأن

وبالتالي فالقاضي الكبير المفوض من قبل الملك له سلطة تحقيق "ماعت" أي خلق القانون، عكس القاضي الذي يطبق القواعد القانونية الموجودة فعلاً. فلكل موظف الحق في ممارسة القضاء بجانب وظائفه الإدارية، إلا أن دوره هو تطبيق القانون القائم واحترامه وليس خلقه^{١٩}.

وهنا في ضوء ما سبق يدور التساؤل هل كان هناك تشريع في مصر القديمة؟ وما هي علاقته بالقانون؟ اختلفت الآراء بين مؤرخي القانون حول مدى اعتبار القواعد التي كانت تصدر عن السلطة المركزية في مصر القديمة لتنظيم كافة مجالات النشاط داخل الدولة تشريعات، حيث انقسموا إلى ثلاث فرق:

الفريق الأول: يرى أن مصر القديمة لم تكن بحاجة إلى تشريع مكتوب فالملك كان يخلق القانون بحسب الظروف بناءً على التفويض الإلهي الممنوح له. وبالتالي فوجود تشريع مكتوب لا يتفق مع ذلك، لأن التشريع يقيد من سلطات الملك، بالإضافة إلى أنه نظراً لتركز جميع السلطات في يد الملك كانت هناك صعوبة في التفرقة بين القانون (باعتباره صادر عن السلطة التشريعية) والقرارات الإدارية (باعتبارها صادرة عن السلطة التنفيذية) فجميعها تصدر عن الملك^{٢٠}.

العالم يحتاج إلى ماعت لكي يصبح واضحاً وقابلاً للسكنى". للمزيد راجع: حسن عبد الحميد، فكرة المسؤولية الجنائية في مصر الفرعونية، مرجع سابق، ص ٥٨ وما بعدها (١٩) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: أدولف إيرمان وهرمان رانكه، "مصر والحياة المصرية في العصور القديمة"، ترجمة عبد المنعم أبوبكر ومحرم كمال، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ١٧٩ وما بعدها. وأيضاً راجع: حسن عبد الحميد، فكرة المسؤولية الجنائية في مصر الفرعونية، مرجع سابق، ص ٦٠ - ٦١ (٢٠) حول هذا الرأي ومن المؤيدين له راجع: صوفي أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥، ص ٤٢٩ وما بعدها.

الفريق الثاني: يرى أن التشريع هو كل قاعدة يتم ملاحظتها، سواء تعلق الأمر بطقوس دينية أو أعراف أو قرارات ملكية أو قواعد مالية أو أحكام قضائية. فهي تعني السابقة التي تخلق القاعدة القانونية. ويستند هذا الرأي إلى وجود قواعد عرفية تنظم الحياة الاجتماعية، هذه القواعد سابقة على وجود القانون الملكي، واستمر وجودها طالما لا تتعارض مع إرادة الملك. أما في حالة وجود نزاع ليس له حل في الأعراف الموجودة، هنا يتدخل الملك بإصدار قانون ينظم هذه المسألة. أي أن التشريع يعني الوضع الجديد للقانون الناشئ بقرار من السلطة المركزية التنفيذية أو من السلطة القضائية وهما انعكاس لإرادة الملك. أو بمعنى آخر هي "القواعد المكتوبة في السجلات القضائية" وتحتوي هذه السجلات على القرارات الملكية والأحكام القضائية التي تمثل السوابق القضائية. فهي القواعد التي يجب على الأفراد معرفتها وتطبيقها^{٢١}.

الفريق الثالث: يرى أصحاب هذا الرأي أن قصة الخلق المصرية ترتبط بأسطورة مفادها أنه كان يوجد النون أي المياة الأزلية، ومن هذا النون خرج كائن أولي "الإله" الذي أدرك أن العالم يجب تنظيمه، ولذلك وضع العالم ومصر في حالة نظام بمعنى أنه خلق النظام، هذا النظام هو ماعت ومن هنا ظهرت فكرة العدل^{٢٢}. وبعد أن خلق الإله النظام ترك مصر للملك لخلافته

(٢١) ويتزعم هذا الرأي عالمة المصريات برنادت ميني Bernadette Menu (١٩٣٨) -

(٢٠٢٣)، وللمزيد حول هذا الرأي انظر:

Menu B., "recherches sur l'histoire juridique, économique et sociale de l'ancienne Egypte", I. F. A. O. Bibliothèque d'Etude, 122, 1998. P.7.

(٢٢) للمزيد أنظر:

Théodoridés A., "La formation du droit dans l'Egypte pharaonique", In: vivre de Maât. Sous la dir. De J. M. Kruchten. Acta Orientalia Belgica. Bruxelles. Première partie. 1995. P.1 : 20.

نقلاً عن: حسن عبد الحميد، فكرة المسؤولية الجنائية في مصر الفرعونية، مرجع

سابق، ص ٦٨.

والمحافظة على النظام فيها، ومع تطور الحياة السياسية أتصف الملك بصفات الألوهية لتدعيم سلطانه^{٢٣}.

وبحصول الملك على لقب خليفة الإله أصبح مجبراً على الحفاظ على النظام ولا يخرج عن قواعده ويحكم بالعدل، أي تحقيق "ماعت" وإلا سيتعرض لغضب الإله. وحتى يتمكن الملك من تحقيق ذلك كانت له سلطة إصدار التشريعات. وبالتالي ينتهي هذا الرأي إلى أن التشريعات المكتوبة كانت موجودة في مصر القديمة ومن أمثلتها "تشريعات حور محب - التعاليم التي تلقاها الوزير "رخ مي رع" - الأوامر التي يُعطيها الملك لكبار القضاة أثناء توليهم القضاء يلتزمون بها بهدف تحقيق ماعت"^{٢٤}.

وبناءً على ذلك يتبنى هذا الرأي وجود تشريعات في مصر القديمة بالإضافة إلى دور القضاء في خلق قواعد قانونية جديدة أثناء تطبيقهم القانون في الحالات المعروضة عليهم بهدف تحقيق ماعت^{٢٥}.

(٢٣) انظر: كلير لالويت، نصوص مقدسة ونصوص دينية من مصر القديمة، المجلد الأول، ترجمة ماهر جويحاتي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص ٦٨ وما بعدها.

(٢٤) للمزيد حو تعاليم حور محب وتعاليم الملقاة على الوزير "رخ مي رع"، انظر: باهور لبيب وصوفي أبو طالب، تشريع حور محب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢. أنظر أيضاً: كلير لالويت، نصوص مقدسة ونصوص دينية من مصر القديمة، المرجع السابق، ص ٩٨ وما بعدها، ص ٢٤٧ وما بعدها.

(٢٥) تبني هذا الرأي كثير من فقهاء القانون المصريين، انظر: محمود السقا، معالم تاريخ القانون المصري الفرعوني، مرجع سابق، ص ١٨٦ وما بعدها. انظر أيضاً: عمر ممدوح مصطفى، أصول تاريخ القانون، الإسكندرية، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ١٩٦١، ص ١٨١ وما بعدها. وأيضاً: شفيق شحاته، التاريخ العام للقانون في مصر القديمة والحديثة، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٥٨، ص ٢٩٥ وما بعدها.

المطلب الثاني

دور ماعت في ترسيخ فكرة العدالة لدى المصريين القدماء

نظراً لأن فلسفة نظام الحكم في مصر القديمة قائمة على اعتبار الحاكم (الملك) ممثل للاله في الأرض فهو حلقة الوصل بين الآلهة والشعب، فكان يتعين عليه أن يلتزم بتحقيق العدل حتى ترضى عنه الآلهة ويلتحق بأبائه الخالدين في السماء، وكان ضابط العدالة عنهم هو تحقيق "ماعت"^{٢٦}.

وعلى هذا الأساس كان الهدف الرئيسي للملك هو تحقيق العدالة باعتبارها القيمة الأخلاقية الأولى والتكليف الإلهي له^{٢٧}. هذا القيد الديني دفع الملوك الفرعنة إلى تقديم القرابين للاله "ماعت" لنيل رضاه وتعبيراً عن الإلتزام بتحقيق العدل فهي صفة تلازم الحاكم الصالح^{٢٨}.

كما أن هذا القيد يفرض على الحاكم إلتزامات تحد من تحكمه وتسلمه، فقد كان على رأس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبالتالي فهو المشرع الوحيد حيث ينطق باسم الآلهة فلا يحق له تفويض أحد غيره في ذلك، وترتب على ذلك قيوداً قانونية تمثلت في عدم مخالفته للقوانين القائمة، ولا يجوز أن يصدر عنه قانوناً ظالماً فهو صادر عن الآلهة التي تتصف بالعدل ولا تنطق بغير العدل، ولذلك اعتبرت قواعد العدالة "ماعت" هي

(٢٦) انظر: أحمد على ديهوم، محاضرات في تاريخ القانون المصري، القاهرة، دار

النهضة العربية، (بدون تاريخ)، ص ٣٦.

(٢٧) راجع: كامله محمود غريب، العدالة بين تاريخ القانون والقانون الدولي الإنساني،

رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٣٢ وما بعدها.

(٢٨) للمزيد انظر: طه عوض غازي، فلسفة النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة، دار

النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٥٦ وما بعدها.

الدستور الأعلى للبلاد التي يتعين على الحاكم الإلتزام بها، فيجب أن يكون القانون عادلاً ومعبراً عن احتياجات الشعب^{٢٩}.

وباعتبار الملك على رأس السلطة التنفيذية فهو ملتزم بالقوانين السارية، واعمال قواعد العدالة في تعيين الموظفين وترقيتهم وعزلهم حيث يلتزم بالتدرج الوظيفي وتعين المصريين دون الأجانب. وكذلك يلتزم بالعدل وتطبيق القوانين على الجميع دون تمييز باعتباره القاضي الأعلى في البلاد، كما يفرض ذلك على من يُنبيه لتولي وظيفة القضاء^{٣٠}.

هذا ويترتب على خروج الحاكم عن مقتضيات العدالة غضب إلهي يتمثل في فقدة لمُلكه وعدم لحاقه بالألُهة في السماء، بالإضافة إلى عقاب شعبي يتمثل في حرمانه من مراسم الدفن الرسمية وبالتالي تحل عليه اللعنة الأبدية، ويعتبر هذا ردعاً خاصاً للملك بجانب أنه ردعاً عاماً للملك الذي سيخلفه^{٣١}.

ولهذه الفكرة الراسخة في الوجدان المصري القديم تطبيقاتها في النظام القانوني المصري. فالتجريم والعقاب ارتبط بمفهوم "ماعت"، وهو الإرتباط القائم على عوامل أخلاقية ودينية. فعرفت مصر القديمة المسؤولية الفردية أي مسؤولية الفرد عن أفعاله وبالتالي شخصية العقوبة. وكذلك التفرقة بين الجريمة العمدية وغير العمدية ولكل منهما العقوبة المناسبة لها. كما كان هناك تشدد

(٢٩) راجع: أحمد إبراهيم حسن، غاية القانون "دراسة في فلسفة القانون"، الإسكندرية، دار

المطبوعات الجامعية، ٢٠١٦، ص ١٦٥.

(٣٠) للمزيد راجع: محمود سلام زناتي، حقوق الانسان في مصر الفرعونية، القاهرة، دار

النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٦٦ وما بعدها.

(٣١) راجع: أحمد علي دبهوم، محاضرات في تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص

في الجرائم الماسة بالعدالة حيث أن غاية القانون هو حماية الأخلاق وتحقيق العدل^{٣٢}.

وبالتالي فإن جوهر القانون في مصر القديمة ومدى مشروعيتها وعمّا إذا كان عادلاً أم ظالماً هو تحقيق "ماعت"، أي بعبارة أخرى هو اتفاق القواعد القانونية مع مضمون مبدأ ماعت (قول وفعل ماعت) مما يؤدي إلى إدماج الأفراد داخل المجتمع وتحقيق التضامن الاجتماعي حتى يكون قانون عادل ومشروع بخلاف ذلك يكون القانون ظالماً.

المبحث الثاني

تأثير فكرة العدالة على مفهوم الدولة في مصر القديمة

امتد العصر الفرعوني عبر الزمن لحوالي ثلاثين قرناً. وقد اختلف العلماء على تقسيم فترات التاريخ الفرعوني إلا أن التقسيم الذي ترعّمه العالم البلجيكي هنري بيريّن أيده في ذلك غالبية الفقه المصري هو التقسيم القائم على فكرة الدورات، حيث قسم التاريخ الفرعوني إلى ثلاث دورات وكل دورة تنقسم إلى مرحلتين مرحلة قوة وإذهار ومرحلة ضعف وتدهور. وعليه تبدأ الدورة الأولى بالملك مينا مؤسس الأسرة الأولى (٣٢٠٠ ق.م) وتنتهي بنهاية الأسرة العاشرة (٢١٣٤ ق.م)، وتشمل هذه الدورة مرحلتين: مرحلة القوة من الأسرة الأولى حتى الرابعة، ومرحلة الضعف من الأسرة الخامسة وحتى العاشرة. أما الدورة الثانية فتبدأ من الأسرة الحادية عشر (٢١٣٤ ق.م) وتنتهي بنهاية الأسرة الخامسة والعشرين (٦٦٣ ق.م) وأيضاً تمر بمرحلتين: مرحلة

(٣٢) من أمثلة الجرائم الماسة بالعدالة "انحراف القاضي عن العدالة - شهادة الزور - البلاغ الكاذب أي الادعاء بغير الحقيقة). للمزيد انظر: السيد عبد الحميد فوده، فلسفة ونظم القانون المصري - العصر الفرعوني، ج١، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ٢٠٥: ٢٢٩.

القوة من الأسرة الحادية عشر وحتى الأسرة العشرين، ومرحلة الضعف من نهاية الأسرة العشرين وحتى نهاية الأسرة الخامسة والعشرين. وأخيراً الدورة الثالثة تبدأ من الأسرة السادسة والعشرين (٦٦٣ ق.م) وحتى نهاية الأسرة الثلاثين باحتلال الأسكندر الأكبر مصر (٣٣٢ ق.م) وهذه الدورة لم تكتمل حيث مرت بالمرحلة الأولى فقط نظراً لإحتلال مصر خلالها^{٣٣}.

وسوف نتبع في بحثنا هذا نظام الدورات لمحاولة معرفة السمات المميزة والروح العامة التي سادت التنظيم السياسي والاجتماعي في مصر الفرعونية ومدى تأثيره وتأثره بفكرة العدالة لدي المصري القديم.

وتنقسم دراستنا في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: السمات المميزة لنظام الحكم في مصر الفرعونية.

المطلب الثاني: النظام السياسي وتأثره بفكرة العدالة.

المطلب الثالث: التنظيم الاجتماعي وتأثره فكرة العدالة.

المطلب الأول

السمات المميزة لنظام الحكم في مصر الفرعونية

يعتبر المؤرخون أن الملك مينا هو مؤسس المملكة المصرية الموحدة، وكان من القوة والمهابة مما ساعده على ذلك وجمع في يده كافة مقاليد الحكم، كما استعان بكبار رجال دولته في إدارة شئون الحكم، هذا وقد اتصف الملك

(٣٣) تزعم هذا الإتجاه هنري بيرين العلم البلجيكي (١٨٦٢ : ١٩٣٥) في كتابه تاريخ النظم والقانون الخاص في مصر القديمة، ج١، ١٩٣٢، ص ١٢ وما بعدها. وأيده في ذلك عدد كبير من الفقه المصري (صوفي أبو طالب - شفيق شحاته - محمود السقا). للمزيد حول هذا الموضوع راجع: طه عوض غازي، قراءة في تاريخ القانون المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، (بدون تاريخ) ص ٢٢ : ٢٤. وأيضاً راجع: سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، مرجع سابق، ج١، "المقدمة".

في تلك الفترة بصفات الألوهية حيث اعتبر نفسه وريث الآلهة في حكم مصر، فهو ممثلها في الأرض ينقل رغباتها وأوامرها إلى رعيته^{٣٤}.

فقد امن المصريون بأسطورة - وردت في كتابات المؤرخ الإغريقي هيرودت كما وردت ببردية تورين - تحكي أن مصر كانت محكومة من قبل الآلهة مباشرة، ولكن بعد أن عم الأمن كافة أنحاء البلاد بقضاء "حورس" إله الخبر على "ست" إله الشر نتيجة صراع شديد بينهما ترك "حورس" الأرض وجعل حكم مصر من بعده للملوك الفراعنة فهم روح "حورس" في هيئة بشرية، أي أن الملك يكون رمز للخير والنماء^{٣٥}. واستمر هذا النسب للإله "حورس" خلال الاسرتين الأولى والثانية إلى أن ظهرت مكانها ديانة الإله "رع" بدء من الاسرة الثالثة فأصبح الملك ينتسب إليه، أي أصبحت روح الإله "رع" متجسده في شخص الملك، ومع نهاية الاسرة الرابعة لم يعد الملك تجسيداً لروح الإله، بل أصبح ابن جسدي للإله "رع" واندمجت شخصية الملك في ذات الإله^{٣٦}.

وترتب على هذه الفكرة أن أصبح نظام الحكم الملكي وراثي، أي ينتقل إلى من يجري في عروقه الدم الملكي من جهة الأب من الأبناء الذكور - ولا ينتقل إلى البنات إلا عند عدم وجود ابن شرعي ذكر - وعليه ينتقل التاج إلى

(٣٤) للمزيد عن تاريخ مصر القديمة راجع: سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، المرجع

السابق، ج١، ص ٢٦٧ وما بعدها.

(٣٥) راجع: إبراهيم نصحي، تاريخ مصر في عهد البطالمة، ج٢، القاهرة، مكتبة الأنجلو

المصرية، ٢٠٠٢، ص ٤.

(٣٦) انظر: محمد عبد الهادي الشقنقيري، دروس في تاريخ القانون المصري، دار

النشر (بدون)، ١٩٨٥، ص ٨٣.

الابن الأكبر من الزوجة التي تحتل المكانة الأعلى اجتماعياً بين زوجات الملك^{٣٧}.

ومن ذلك نرى أنه لم يكن للشعب أي دور في اختيار الملك حيث إنه مُختار عن طريق الألهة لمن يحمل الدم الملكي النقي. وترتب على ذلك أن أصبحت له السيادة المطلقة وليس للشعب، كما أن الدولة مملوكة ملكية خاصة للملك، ولم تظهر فكرة الدولة كشخصية معنوية مستقلة عن شخص الملك.

وبالطبع لا بد من وجود سبب يبرر تلك الطبيعة الإلهية للملك، وقد انقسم الفقه في تبرير ذلك إلى ثلاث اتجاهات:

اتجاه يرى أن الهدف من ذلك خلال الاسرتين الأولى والثانية هو ترسيخ دعائم الوحدة بين القطرين فالدولة الموحدة على يد الملك مينا مازالت حديثة، هذا الملك القادم من الجنوب اعتبرته أقاليم الوجه البحري غازياً،

(٣٧) كانت الزوجات ترتب حسب مكانتهن الاجتماعية، وتحتل المرتبة الأولى من كانت ابنة ملك وتليها أميرة من العائلة الملكية ثم من تنتمي إلى طبقة الأشراف، ويُرتب الأبناء تبعاً لمكانة أمهم. إلا أن الملك لم يكن ملزماً باختيار الابن الأكبر فله أن يختار من يرى أنه مناسباً لخلافته من أي من أبنائه حتى ولو كان أصغر سناً. كذلك يمكن أن يحدث اغتصاب للسلطة ومبرر المغتصب في ذلك بأن الإرادة الإلهية قد اختارته، ويمكن أن يتزوج من أميرة تنتمي للعائلة المالكة وبذلك يتم إضفاء صفة الشرعية على توليه الحكم. للمزيد حول هذا الموضوع وكيفية اختيار الملك راجع:

Gaudemet, Institutions de l'antiquité. Paris, 1967. P.S.

وأيضاً: طه عوض غازي، قراءة في تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٤-

٣٥. انظر أيضاً: محمود السقا، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، القاهرة،

دار الفكر العربي، ١٩٧٨، ص ٢٢٠ وما بعدها.

وبالتالي فادعاء أنه موفد من قبل الألهة ينأى به عن الانتماء لأي جزء من أجزاء مصر وبالتالي تخمد ثورات الوجه البحري ضده^{٣٨}.

وهناك اتجاه آخر يرى أن قبل توحيد البلاد كان لكل جماعة معبودها الخاص، وزعيم الجماعة هو الكاهن الأكبر المسئول عن رعاية الإله والقيام بطقوس العبادة، وبظهور الأقاليم نتيجة اندماج الجماعات هذا الاندماج السياسي ترتب عليه اندماج عقائدي أيضاً وأصبح لكل إقليم ديانة واحدة، وباستمرار هذا النهج الوحدوي أصبحت مصر مملكة يحكمها ملك يعتبر هو الكاهن الأكبر وراعي الديانة في المملكة، ومن هنا كان لا بد من تغيير وضعه البشري واضفاء صفة الإلهوية عليه حتى يستطيع بسط نفوذه على كافة أرجاء المملكة ويضمن ولاء الشعب له والإلتزام بطاعته، فأدعى أنه ابناً روحياً للإله الذي تطور بعد ذلك وأصبح ابن جسدي للإله^{٣٩}.

أما الاتجاه الثالث يرى أن طبيعة البيئة والمعتقدات المصرية هي التي ساعدت على ظهور هذه الفكرة، فكانت مصر بالنسبة للمصريين هي مركز الكون ولا حياة خارجها، هذه النظرة نمت الإعتقاد بأن مصر لا يمكن أن يحكمها البشر بل هي محكومة بواسطة الألهة، وبالتالي فلا يوجد عجب من أن تعهد الألهة لأبنائها الفراعنة حكم البلاد، والتي تطورت بعد ذلك من بنوة روحية إلى بنوة جسديه، هذا بالإضافة إلى أن الفكر المصري القديم وثقافته الموروثة تتجهه إلى تأليه كل ما له علاقة بالزراعة حيث كانت الزراعة بالنسبة للمصريين هي الحياة واقتصاد البلاد قائماً عليها بصورة اساسية، ونظراً لأن

(٣٨) للمزيد انظر: عبد المنعم أبو بكر ونخبة من العلماء والمؤرخين المصريين، تاريخ الحضارة المصرية، ط١، المجلد الأول، العصر الفرعوني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ١١١.

(٣٩) انظر: فتحي المرصفاوي، تاريخ القانون المصري "دراسة تحليلية للقوانين الفرعوني والبطلمي"، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٨، ص ٤٢ وما بعدها.

الملك ضلعاً أساسياً في مثلث الإنتاج بجانب النيل "الإله حابي" والشمس "الإله رع" فإن تأليه الملك جاء بصفته ضابط النهر وصانع المطر، أي أنه في نظر المصريين القدماء مصدر الخصب للبلاد فهو يخلق الماء سر الحياة ويتحكم في ضبطه وتوزيعه^{٤٠}.

ونرى أن الاتجاه الثالث هو الأقرب للمنطقية حيث إن فكرة الألوهية فكرة راسخة في الوجدان المصري وثقافته حتى قبل توحيد البلاد في مملكة واحدة، فدائماً النظرة للحاكم على أنه أسمى وأعلى من أي إنسان عادي ولذلك نال شرف حكم البلاد، وإذا تغيرت هذه النظرة فقد الحاكم جلاله واحترامه وثار عليه الشعب.

واستمر تأليه الملوك خلال الدورة الأولى من التاريخ الفرعوني بمرحلتها (الاسرات من الأولى حتى العاشرة)، أما بدء من الدورة الثانية (بداية الاسرة الحادية عشر) فلم يعد يُنظر للملك على أنه إله، بل بشر يتمتع بقدر من الإحترام والتقدير. ويمكن تسبيب ذلك إلى الثورة الشعبية الاجتماعية التي حدثت في المرحلة الثانية من الدورة الأولى (مرحلة الضعف والاضمحلال)^{٤١}. حيث أُطلق على الملوك صفات تدل على ضرورة خضوعهم للقانون أي

(٤٠) للمزيد حول هذا الموضوع: راجع: طه عوض غازي، قراءة في تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٩: ٤١. وأيضاً انظر: عبد المنعم أبو بكر ونخبة من العلماء والمؤرخين المصريين، تاريخ الحضارة المصرية، مرجع سابق، ص ١١١ وما بعدها.

(٤١) الثورة الشعبية: هي أول ثورة شعبية اجتماعية في التاريخ ولم يكن لها أي هدف سياسي أو رغبة في تغيير نظام الحكم وإنما الرغبة في تغيير الأوضاع الاجتماعية السيئة. وترجع مصادر المعلومات عن هذه الثورة إلى بردية الحكيم "ايبور" في عهد الملك "بببي الثاني" خامس ملوك الاسرة السادسة والتي يناشد الملك فيها بالأخذ بأسباب الحكم الصالح بسبب ما حل بالبلاد من خراب، كذلك تعاليم الملك "خيتي الرابع" لأبنة "مريكا رع". وقد قام بهذه الثورة فئات الشعب المصري البائسة نتيجة تفكك

أنهم ذو طبيعة بشرية، فأصبح هناك فصل بين شخص الإله وشخص الملك، وهنا تأتي الفكرة المسيطرة على الوجدان المصري وجزء من شخصيته وهي تحقيق "ماعت" بهدف الحصول على رضا الإله صاحب السلطة الفعلية ولذلك إنتم الملوك بروح العدالة والإنصاف في حكمهم^{٤٢}.

وترتب على تأليه الملوك خلال تلك الحقبة الزمنية أن أصبح للملك سلطات مطلقة فله سلطة على كافة أراضي الدولة، وأصبح هو المشرع الوحيد في البلاد حيث يتكلم بلسان الآلهة (أي صاحب السلطة التشريعية) ولذلك

وانهيار الدولة بسبب الصراع على السلطة بين حاكم الأقليم والأشراف ورجال الدين، حيث تفككت البلاد إلى إمارات مستقلة لكل منها حاكم يُلقب بالأمير تبعيته للفرعون شرفية فقط فلم تعد له أي سلطة مركزية، بالإضافة إلى الإستعانة بالجنود المرتزقة الذين زاد نفوذهم وأستولوا على خيرات البلاد على حساب الشعب. ولا يُعرف بالتحديد تاريخ قيام الثورة إلا أن المتفق عليه أنها حدثت خلال المرحلة الثانية من الدورة الأولى في العصر الإقطاعي الممتد من نهاية الاسرة السادسة إلى نهاية الاسرة العاشرة، بسبب ما حدث من مفاسد وانقطاع التسلسل العادي للتاريخ الفرعوني خلال تلك الفترة مما يُشير إلى أن حدث غير عادي قد حدث تسبب في هذا الفراغ التاريخي وأغلب الاعتقاد أنه هذه الثورة، التي ترتب عليها في النهاية بدء المرحلة الأولى من الدورة الثانية أي عصر قوة وازدهار آخر بظهور الدولة الوسطي مع الاسرة الحادية عشر. للمزيد حول هذه الثورة أسبابها وأهدافها ونتائجها: راجع: سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، مرجع سابق، ج٣، ص ١٥٢: ١٦٧. وأيضاً انظر: عبد العزيز صالح، حضارة مصر القديمة وأثارها، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٢، ص ٣٩٢ وما بعدها. وأيضاً راجع: محمد عبد الهادي الشقنقيري، دروس في تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ١٣٥ وما بعدها. انظر أيضاً: صوفي أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص ٤٧١ وما بعدها.

(٤٢) انظر: فخري أبوسيف مبروك، مظاهر القضاء الشعبي لدى الحضارات القديمة "مصر الفرعونية - اليونان - روما"، القاهرة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، مجلد ١٦، عدد ١، ١٩٧٤، ص ٦٣ : ١٣٠.

ليس له الحق في تفويض غيره في هذا الاختصاص، وكذلك على رأس السلطة التنفيذية فله الحق في فرض الضرائب وتكليف الأفراد بالأعباء العامة وتعيين الموظفين وعزلهم فهم تابعين له وليس للدولة، كما أنه القاضي الأعلى في البلاد يصدر الأحكام بنفسه وله أن يُنيب غيره من كبار موظفيه في ذلك، بالإضافة إلى أنه القائد الأعلى للجيش. لا يوجد رقيب عليه ولا سلطة أعلى منه إلا سلطة الألهة التي تفرض عليه تحقيق "ماعت" حتى ينول رضاها وينعم بالحياة الأبدية في السماء.

ورغم هذه السلطات المطلقة للملك إلا أنه كانت توجد أطر شرعية تحد وتقيّد من سلطاته، فالقيد الديني نابع من الطبيعة الإلهية للملك التي تفرض عليه أن يكون عادلاً يسعى دائماً لتحقيق "ماعت"، وإذا فوض معاونيه من كبار الموظفين ببعض المهام فرض عليهم أيضاً الإلتزام بتحقيق "ماعت"، ولذلك جرت العادة بإقامة الطقوس الدينية التي يقدم فيها الملك القرابين لإله العدالة "ماعت" تعبيراً عن حرصه الإلتزام بالعدل في حكمه^{٤٣}.

كما تفرض قواعد العدالة على الملك الإلتزام ببعض القيود القانونية، فيجب عليه احترام القوانين القائمة حيث تمثل قواعد دستورية يصعب على الحاكم الخروج عليها وإن كان له الحق في إلغائها أولاً قبل اصدار قانون جديد مخالفاً له^{٤٤}. وعليه الإلتزام أيضاً بالقوانين والقرارات والأعراف الإدارية في تعيين الموظفين وترقيتهم وعزلهم ومجازاتهم حيث يراعي التدرج الوظيفي

(٤٣) راجع: محمد السيد بدر، تاريخ القانون المصري في العصر الفرعوني "عصر توحيد القطرين والدولة القديمة"، القاهرة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد ١٥، عدد ١، جامعة عين شمس، ١٩٧٣، ص ٢٨١ : ٣٠٦.

(٤٤) انظر: محمود السقا، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص ٢٢٥ وما بعدها.

والأقدمية والكفاءة، كما يلتزم بقصر الوظيفة الإدارية على المصريين دون الأجانب^{٤٥}.

وأيضاً كان هناك قيد الرقابة الشعبية على الملك، فالحاكم الذي يخرج عن مقتضيات العدالة لا تتم له مراسم الدفن الرسمية التي لا تتم إلا للملك العادل، ويترتب على ذلك أن تحل عليه اللعنة الأبدية وعدم لحاقه بالآلهة في السماء، مما جعل لزاماً على الملوك احترام القانون وتحقيق العدالة^{٤٦}.

وبالطبع كان لرجال الدين الكهنة حراس المعابد نفوذ كبير خلال هذه الحقبة التاريخية لما لهم من تأثير على الشعب لنفوذهم الديني والأدبي بالإضافة إلى أن كل ثروات المعابد تحت أيديهم وبالتالي عمل الملوك على إرضائهم وإشراكهم في أمور الحكم حتى يلتزموا بالولاء لهم وضمان استقرار البلاد^{٤٧}.

ومن هنا نجد أن الرقابة الذاتية للملك "السعي لتحقيق معات" بالإضافة للرقابة الخارجية "القيود السابق ذكرها" تجعل الملك يميل إلى تحقيق قواعد العدالة والإنصاف في حكمه رغم تركيز جميع السلطات في يده. إلا أن هذا الإلتزام من جانب الملوك لم يدوم طوال فترات الحكم الفرعوني، فهو يبرز خلال فترات القوة والإزدهار للدولة "المرحلة الأولى من كل دورة من دورات التاريخ الفرعوني"، ويضمحل في فترات الضعف "المرحلة الثانية من كل دورة من هذه الدورات".

(٤٥) انظر: فخري أبوسيف مبروك، مظاهر القضاء الشعبي لدى الحضارات القديمة

"مصر الفرعونية - اليونان - روما"، مرجع سابق، ص ٦٣ : ١٣٠.

(٤٦) راجع: فتحي المرصفاوي، تاريخ القانون المصري "دراسة تحليلية للقوانين الفرعونية والبطلمي"، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٤٧) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٣، ص ٦٩ وما بعدها.

وبالانتقال إلى المرحلة الثانية من الدورة الأولى مرحلة ضعف وإضمحلال الدولة "عصر الاسرات من الخامسة وحتى نهاية العاشرة" نجد أنه تكونت طبقة من الإشراف وحكام الأقاليم ورجال الدين هذه الطبقة سيطرت على مقاليد الأمور في البلاد وأصبح لها الكلمة العليا وتكونت من الأقاليم إمارات مستقلة يحكمها أمير، وتحولت سلطة الملك لسلطة رمزية مسلوقة الإرادة، مما ترتب عليه التغطاي عن كثير من قيم العدالة وانتشار الظلم والمفاسد^{٤٨}.

وهناك عدة أسباب أدت إلى تفتيت وحدة الدولة وتحولها لإمارات شبه مستقلة، منها تحول الدولة إلى دولة دينية بعد أن كانت مدنية نتيجة ازدياد نفوذ الكهنة حيث تمكن "وسركاف" كبير الكهنة من الإستيلاء على الحكم وتأسيس الاسرة الخامسة^{٤٩}. وترتب على ذلك خضوع جميع أجهزة الدولة للإشراف الديني، حيث خضعت السلطة التشريعية لإشراف كهنة إله القانون "تحت"، والسلطة التنفيذية لإشراف كهنة إله الحكمة والمعرفة حارس النصوص والسجلات "سيشان"، والسلطة القضائية لكهنة إله العدالة "ماعت"، وكل هذه الألهة تخضع للإله الأعظم "رع" المتجسد في شخص الملك حتى ولو كان بصورة رمزية^{٥٠}.

ونتيجة لذلك حل الولاء الديني محل الولاء السياسي فالموظفين لم يعودوا تابعين للملك، بل لكهنة الإله، والذي تبعه عدم إلتزام الملك بالقيود

(٤٨) للمزيد حول فترة حكم الأقلية في العصر الفرعوني انظر: محمد عبد الهادي

الشقنقيري، دروس في تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٩٠ وما بعدها.

(٤٩) انظر: سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، ج١، مرجع سابق، ص ٣٢٨ وما بعدها.

(٥٠) راجع: محمد عبد الهادي الشقنقيري، دروس في تاريخ القانون المصري، مرجع

سابق، ص ٩٧. انظر أيضاً: صوفي أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق،

ص ٤٤٣.

القانونية في اختيار موظفيه، ولكن يختارهم من أقاربه وكبار الكهنة الذين يدينون له بالولاء بالإضافة إلى منحهم كثير من الإمتيازات والألقاب الشرفية ليضمن استمرار ولائهم والتي أصبحت وراثية يتوارثها الأبناء^{٥١}. كما كان هناك إمتيازات مالية لتلك الألقاب تتمثل في منح اقطاعيات زراعية لأصحابها تورث أيضاً وتمتعهم بكثير من الإعفاءات الضريبية، مما نتج عنه احتكار فئة معينة للأراضي الزراعية وما تبعه من ظهور النظام الاقطاعي^{٥٢}.

وترتب على ذلك أن فقد الملك سلطته على هذه المساحات الشاسعة من الأراضي، كما فقد ولاء العاملين بها لصالح الإقطاعي، وأيضاً فقد مورد مالي هام وهو حصيلة الضرائب التي كانت تُستحق على هذه الأراضي نتيجة الإعفاءات الضريبية بالإضافة إلى أن الضرائب التي كانت تُحصل من العاملين بها لا تذهب للدولة، بل للإقطاعي. وبظهور هذا النظام الإقطاعي كنظام سياسي وطبقي أدى إلى ضعف الدولة وفقدت وحدتها السياسية إلى حد بعيد^{٥٣}. فهذا النظام يتسم بوجود ارتباط بين شغل الوظائف العليا والعسكرية وما يملكه الشخص من مساحات كبيرة من الأراضي، كما تنشأ علاقة تبعية

(٥١) من أهم الألقاب الشرفية لقب "أمير" الذي يؤهل صاحبه لأعلى المناصب في الدولة، ولقب "إمباخ" الذي يعطي الحق لصاحبه أن يُدفن بجوار المقبرة الملكية فينعم بالخلود الأبدي. للمزيد راجع: محمد على الصافوري، القانون المصري القديم، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٥٧ وما بعدها.

(٥٢) راجع: فتحي المرصفاوي، تاريخ القانون المصري "دراسة تحليلية للقوانين الفرعوني والبطلمي"، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٥٣) راجع: شفيق شحاته، التاريخ العام للقانون في مصر القديمة والحديثة، مرجع سابق، ص ١٠٥ وما بعدها.

بين صاحب الإقطاعية والعاملين بها بعيداً عن سلطة الدولة ممثلة في الملك^{٥٤}.

وعليه نجد أنه بدء من الأسرة الخامسة انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين: طبقة الأشراف (الأمراء - كبار الموظفين - الكهنة) وهم تابعين للملك ولهم كل الإمتيازات من التعيين في المناصب العليا والحصول على الألقاب الشرفية وأمتلاك الإقطاعيات الزراعية والتمتع بالإعفاءات الضريبية، مع العلم أن هذه الإمتيازات تورث لأبناء العائلة، هذا بالإضافة إلى أن لهم محاكم خاصة بهم برئاسة الملك وعضوية عدد من الأشراف وتسمى المحاكم الإقطاعية تختص بنظر المنازعات التي يكون الإقطاعي طرفاً فيها^{٥٥}. أما الطبقة الثانية فهي طبقة العمال والفلاحين وتمثل الغالبية العظمى من الشعب المصري ويُطلق عليهم انصاف الأحرار حيث كانت لهم كامل الحقوق والحريات قبل ظهور النظام الإقطاعي وفقدوها بعد ذلك وأصبحوا تابعين للإقطاعي اجراء عنده مدى الحياة ليس لهم الحق في ترك عملهم داخل الإقطاعية^{٥٦}.

ونتيجة طبيعية لما سبق إيضاحه خلال تلك الفترة بظهور النظام الإقطاعي انهدمت كل قيم العدالة والمساواة في الدولة (بداية الأسرة الخامسة وحتى نهاية الأسرة العاشرة) والتي تمثل المرحلة الثانية من الدورة الأولى (مرحلة الضعف والإضمحلال). وأصبحت الإقطاعيات دويلات داخل الدولة

(٥٤) للمزيد حول هذا الموضوع وظهور النظام الإقطاعي في مصر القديمة: انظر: سليم

حسن موسوعة مصر القديمة، ج٣، مرجع سابق، ص ٣٥٩: ٣٦٧.

(٥٥) راجع: محمد عبد الهادي الشقنقيري، دروس في تاريخ القانون المصري، مرجع

سابق، ص ١١٢.

(٥٦) راجع: محمود السقا، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق،

ص ٢٤٣.

كل منها إمارة شبه مستقلة يحكمها أمير، واختفت سلطات الملك مسلوب السلطات فولاء الإقطاعيين له ولاءً شرفياً فقط. ولم يعد لأي من الطبقات الحاكمة أية رقابة ذاتية أو خارجية هذه الرقابة المزدوجة التي كانت تُجبر الملك وتابعة بتحقيق "ماعت" أي العدالة.

وباستقلال الإمارات أصبح لكل منها حاكمها الخاص -أمير الإقطاعية أو الإمارة- وموظفيها وجيشها الخاص وكذلك أصبح الأمير هو المسئول عن القضاء في إمارته حتى الضرائب يتم تحصيلها لصالح الإمارة واختفت معالم السلطة المركزية، بل وصل الأمر أن أصبح لكل إقطاعية معبودها الخاص والأمير هو الكاهن الأكبر راعي الديانة، والملك حبيس قصره فاقد السيطرة على مملكته^{٥٧}.

كل هذه العوامل من ضعف وتفكك واضمحلال وانعدام للعدالة كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الثورة الشعبية الكبرى أول ثورة اجتماعية في التاريخ^{٥٨} انتهت على الدولة القديمة (الدورة الأولى بمرحلتها) وبعدها بدأت المرحلة الأولى للدورة الثانية من التاريخ المصري القديم عصر الدولة الوسطى التي تميزت بعودة القوة والإزدهار مرة أخرى بظهور الأسرة الحادية عشر (٢١٣٤ ق.م) ويُلاحظ أن دورات التاريخ الفرعوني الثانية والثالثة بمرحلتها هي تكرار للدورة الأولى حيث مرا بمرحلتين أيضاً مرحلة قوة ومرحلة ضعف الخلف الوحيد أن الدورة الثالثة لم تكتمل لوقوع البلاد تحت براثن الاحتلال الذي أنهى على حقبة التاريخ الفرعوني^{٥٩}.

(٥٧) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: عبد العزيز صالح، حضارة مصر القديمة وأثارها، مرجع سابق، ص ٤٠٠ وما بعدها.

(٥٨) الثورة الشعبية الاجتماعية سبق أن أشرنا لها بشئ من التفصيل في بحثنا هذا.

(٥٩) بدأت المرحلة الأولى من الدورة الثانية مع ظهور الأسرة الحادية عشر هذه الأسرة كانت تحمل لقب "أنتف" فجميع ملوكها ينتمون إلى جدهم المسمى "أنتف"، واعتُبرت

فترة حكم هذه الأسرة مرحلة انتقالية لنشوء الإمبراطورية الكبرى للدولة الوسطى. ولم تكن هذه الفترة خالية من الصراعات إلا أن تمكن الوزير "أمنحات الأول" -الذي كان وزيراً لأخر ملوك الأسرة الحادية عشر "منوحتب الرابع"- من الإستيلاء على الحكم وتأسيس الأسرة الثانية عشر سنة ٢٠٠٠ ق.م. وقامت هذه الأسرة بإعادة توحيد البلاد والقضاء على أسباب الفساد وأهمها الإقطاع وتقليص دور الكهنة وتقوية السلطة المركزية وعودة تبعية الأقاليم لها. وللقضاء على النفوذ الكبير للكهنة تم تحويل العبادة للإله "أمون" حيث تم دمج عبادة "رع" و "أمون" في عبادة واحدة سُميت "أمون رع"، فظهرت رقابة متبادلة بين كهنة كل إله على كهنة الإله الآخر وبالتالي أنتهى نفوذ الكهنة. وبذلك تحققت الوحدة للبلاد مرة أخرى وعادت للقوة من جديد. إلا أن وقعت البلاد فريسة للمستعمر الهكسوسى عام ١٦٥٠ ق.م، وظلت كذلك إلى أن تمكن الملك "أحمس من طرد الهكسوس وتأسيس الإمبراطورية الحديثة عام ١٨٥٠ ق.م بظهور الأسرة الثامنة عشر (الدورة الثالثة للتاريخ المصري القديم). واستمرت الدولة في عصر القوة حتى نهاية الأسرة التاسعة عشر حيث ضعفت البلاد وتعرضت للتفكك والإضمحلال حتى سقطت الدولة الحديثة عام ١٠٩٠ ق.م، واستمرت عوامل الضعف وتعرض البلاد للغزوات من جيرانها حتى استولى الإسكندر الأكبر على مصر عام ٣٣٢ ق.م لينهي بذلك حقبة عظيمة من التاريخ المصري. فقد تعرضت مصر لضربات استعمارية متلاحقة استمرت من ٣٤١ ق.م بإنهاء الأسرة الثلاثون واحتلال الفرس لمصر تلاها الإغريق ثم الرومان مروراً بالعرب والعثمانيين وأخيراً الإستعمار الأوربي (فرنسيين ثم انجليز)، ولم تتل مصر استقلالها مرة أخرى إلا بقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م وعاد حكم مصر للمصريين مرة أخرى بتعيين محمد نجيب رئيساً للبلاد بعد فترة استعمار طويلة استمرت قرون عديدة. للمزيد عن التاريخ المصري القديم: راجع: جمال حمدان، شخصية مصر "دراسة في عبقرية المكان"، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٣، ص ١١٩ وما بعده. وأيضاً انظر: سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، ج٢، مرجع سابق، ص ١٥٣ : ١٧٠. وأيضاً راجع: شفيق شحاته، التاريخ العام للقانون في مصر القديمة والحديثة، مرجع سابق، ص ٢٩١ وما بعدها. وأيضاً راجع: محمود سلام زنتي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٠ وما بعدها. أيضاً انظر: فخري أبوسيف مبروك، مظاهر القضاء الشعبي لدى الحضارات القديمة "مصر الفرعونية - اليونان - روما"، مرجع سابق، ص ١٠٩ وما بعدها.

المطلب الثاني

النظام السياسي وتأثره بفكرة العدالة

يُعتبر الوازع الديني هو الأساس الذي قامت عليه الحضارة المصرية القديمة، فالدين هو الحياة لدى المصري القديم ورمز قوتها وتقدمها عكس عصور الضعف والإضمحلال التي تتحلل فيه الدولة من قيودها والتزاماتها الدينية^{٦٠}.

فالإنسان القديم عرف بفطرته أنه غير قادر على خلق النظام وهو على حالة فردية في معيشتة، وبالتالي لا بد من وجوده في حالة الجماعة ممثلة في الدولة حتى ينشأ النظام الذي يمثل الموروث الثقافي للجماعات التي تكونت منها الدولة. وطبقاً للفكر المصري القديم لم يكن هناك حاجة تدعو إلى وجود الدولة لتحقيق "ماعت" في بداية الخلق حيث إن الألهة هي من كانت تحكم الأرض، ولكن بعد أن سعدت الألهة إلى السماء وتركت الأرض للملوك الفراعنة لحكمها أمرتها أن تعمل على تحقيق "ماعت" أي إقامة العدل والمساواة بين القوي والضعيف، ومع الوقت انتشر الظلم بين البشر بعد تمردهم على الألهة مما دعت الضرورة إلى وجود الدولة هذا الكيان الذي يعمل على تحقيق قواعد العدالة والإنصاف "ماعت" وبالتالي يستقر العالم وينسجم مرة أخرى^{٦١}.

يجب توضيح أن فكرة الإله عند المصريين القدماء كانت قائمة على أسطورة أنه كان يوجد النون وهي "المياه المظلمة الأزلية - الرحم الكونية -

(٦٠) انظر: مصطفى أحمد إبراهيم نصر، الحقوق المدنية المقررة في قوانين مصر الفرعونية، المملكة العربية السعودية، جامعة شقراء، (بدون تاريخ)، ص ٢٠ وما بعدها.

(٦١) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: حسن عبد الحميد، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية "مقدمة تاريخية لمفهوم القانون"، ط٤، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص ٣٧٠ : ٣٧٩.

العدم" ومنها خرج كائن أولي يُطلق عليه روح الإله "أتون" طبقاً لنظرية مدينة أون - عين شمس حالياً- ولما استشعر الوحدة خلق آلهة آخرين. أما نظرية الأشمونيين - تقع في المنيا حالياً ولها نفس الأسم - ترى أن الإله "رع" هو الذي خرج من النون ليقوم بمهمة خلق البشر ومظاهر الكون. وعليه هذا الإله "أتوم أو رع" رأى أن الكون في حاجة إلى تنظيم حتى يحدث التوازن والتناسق، ولذلك قام بوضع مصر والعالم في حالة نظام، هذا النظام في معناه العام الكوني والأرضي هو "ماعت"، ومن هنا ظهرت فكرة العدل. وبعد ذلك ترك مصر لأحد الكائنات التي خلقها وهو "الملك" وأمره بالحفاظ على النظام. ومن ذلك يتضح أن الملك في مصر القديمة لم يكن إله، ولكنه كان خليفة الإله في حكم مصر يحافظ على النظام الذي وضع قواعده الإله ولا يسمح بالخروج عن هذه القواعد. ومع تطور الأحداث وغلبة المصالح الشخصية على المصلحة العامة تحول الملك من ممثلاً للإله إلى تأليه نفسه بلقب يدل على الإمتياز الإلهي الممنوح له، بمعنى عدم وجود تطابق حقيقي بينه وبين الإله، ولكنه أصبح ممثلاً له^{٦٢}.

وعليه فالفكرة الأساسية التي قامت عليها الدولة المصرية القديمة وأمن بها المصريون القدماء هي أن الآلهة خلقت الأرض وبعد أن نشرت النظام

(٦٢) للمزيد حول قصة الخلق لدى المصريين القدماء راجع: سليمان مظهر، أساطير من الشرق، ط١، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠، ص٦ وما بعدها. راجع أيضاً: خالد يوسف الحناوي، أهم نظريات الخلق عند المصريين القدماء، القاهرة، دار الوثائق المصرية، ٢٠١٦، ص ١١ وما بعدها. انظر أيضاً: محمد عثمان صميده محمد، إعادة تأسيس لمفهوم العدالة في مصر وبلاد الرافدين، القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ٢٠٢٢، ص٢٠ وما بعدها. انظر أيضاً: حسن عبد الحميد، تاريخ الفكر القانوني المصري، مرجع سابق، ص١٠٣ - ١٠٤. انظر أيضاً: حسن عبد الحميد، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٣١٠: ٣٢٠.

وعم الخير والاستقرار الأرض، صعدت الآلهة إلى السماء وأقامت الملوك المصريين على الأرض لحكمها وألزمتم بتحقيق "ماعت"^{٦٣}.

ومن هنا نجد أن الملك هو المالك الوحيد للأرض عن طريق التفويض الألهي، وقامت فكرة التنظيم السياسي على أساس الملكية الألهية هذه الفكرة ساعدت على قيام الدولة المصرية القوية بتوحيد القطرين على يد الملك مينا، ففي حالة الضعف تكون هذه الملكية مجزأة بين آلهة الأقاليم وممثليهم من حكام الأقاليم، وتظل حالة الضعف حتى يأتي ملك قوي يوحد هذه الآلهة في إله واحد ويكون هو ممثل هذه الآلهة في الأرض، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه فلسفة نظام الحكم في مصر القديمة^{٦٤}.

وبتحقيق ماعت تكتمل عناصر السلطة في مصر القديمة: القوة والنفوذ "ممثلة في الإنتصار على الأعداء"، والرخاء والنماء "ويتحقق بإرضاء الآلهة عن طريق إقامة الطقوس الدينية للآلهة وتقديم القرابين لها"، والسلام والاستقرار الاجتماعي "بالعدل عن طريق تطبيق قانون عادل يضعه الملك الناطق بلسان الآلهة وضابطه في ذلك تحقيق ماعت". وللملك تفويض كبار الموظفين والكهنة في بعض أمور الحكم وكذلك وظيفة القضاء بخلاف التشريع الذي ينفرد به^{٦٥}.

وبما أن الملوك المصريين هم المفوضين من قبل الآلهة بحفظ النظام، فإن الكون غير قادر على الاستمرار على حالة الاستقرار والنظام بدون وجود

(63) Bonhène M. A. et Foreau A., "Pharaon: les secrets du pouvoir", Paris, Armand colin, 1988, P. 100 – 120.

(٦٤) راجع: حسن عبد الحميد، فكرة المسؤولية الجنائية في مصر الفرعونية، مرجع سابق، ٢٠٠١، ص ٨٠ - ٨١.

(65) William J. Murnane, and Charles C. Van Siceln III, "The boundary stelae of Akhenaten"., London, 1993. P. 10 – 90.

الدولة المصرية، فهي راعية "ماعت" وتسعى لتحقيقه، "فماعت" أساس وجود الدولة وأساس وجود الكون نفسه، وحتى يستقيم الكون لأبد من وجود السلطة العليا المتمثلة في سلطة الآلهة في السماء مع وجود الدولة المصرية الملكية على الأرض، وبذلك يستقيم الكون وتتحقق "ماعت". أما إذا ضعفت هذه السلطة بضعف الدولة المصرية تعم الفوضى وينتشر الظلم وينهار النظام الكوني المنتظم^{٦٦}. أي أن الكون مرتبط بوجود الدولة المصرية ممثلة في النظام الملكي المصري الذي يرمى ويحقق "ماعت".

ويجب عدم الخلط بين من له سلطة تحقيق "ماعت" ومن له سلطة تطبيق "ماعت". فسلطة تحقيق "ماعت" هي سلطة ينفرد بها الملك أو من يفوضه ممن يشغلون أعلى المناصب في الدولة "الوزير - القاضي الكبير"، فلهم وحدهم الحق في وضع أية قواعد قانونية تساعدهم في تحقيق ذلك. أما سلطة تطبيق "ماعت" فهي حق لكل موظف بجانب وظيفته الإدارية. أي يكون له الحق في تطبيق القانون الموجود بالفعل وليس له سلطة خلق أي قواعد قانونية جديدة^{٦٧}.

وعليه نرى أن فكرة العدالة كانت موجودة في عقيدة المصري القديم منذ أقدم العهود، وحارس العدالة هو إله العدل "ماعت"، فهو حامي المحاكم ويلتزم بها القضاة في أحكامهم. فخشية المصري القديم من العقاب في الآخرة

(٦٦) راجع: أنا مانسيني "كاتبة فرنسية" Anna Mancini، "ماعت" فلسفة العدالة في

مصر القديمة، ترجمة محمد رفعت عواد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

سلسلة مصريات "تاريخ - فن - حضارة"، ٢٠٠٩، ص ٢٣ وما بعدها.

(٦٧) انظر: سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، ج٢، مرجع سابق، ص ٣٨ وما بعدها.

تجعله يجتهد لنيل رضا الألهة في الدنيا للحصول على الحياة الأبدية برفقة الألهة بعد وفاته^{٦٨}.

ومن استعراض ما سبق يتبادر إلى الذهن تساؤل عما إذا كان هناك تشريع مكتوب في مصر القديمة من عدمه. فقد اختلفت الآراء حول هذا الموضوع:

- هناك من يرى أن وجود تشريع مكتوب فيه تقييد لسلطات الملك بالإضافة إلى أن ذلك يتعارض مع الصفة الإلهية له^{٦٩}. أي أن هذا الاتجاه يرى الملك لم يكن مقيداً بأي تشريع مكتوب طالما هو من يصدر القرارات ويعملها ويغيرها بإرادة حرة مقيداً في ذلك بتحقيق "ماعت".
- وهناك رأي آخر يرى أن الأعراف التي كانت موجودة والتي تعبر عن الوجدان والثقافة المصرية مثلت قواعد قانونية عرفية استمرت قائمة طالما لا تتعارض مع قواعد العدالة ومتفقة مع الإرادة الملكية. أما في

(٦٨) عُثر على وثيقة من عصر الملك "مناورع" منسوبة لأحد كبار الموظفين من رجال الدين "رمنو كا" وقف لتبرئة نفسه رغم أنه كبير كهنة الملك وكبير كهنة هرمه، وترك على باب مقبرته نقوشاً محتواها أنه "لم يحدث قط أنه أغتصب أي شيء من أي إنسان لبناء هذا القبر لأنه يتذكر يوم الحساب في الآخرة وأنه أقام القبر بمقابل أجور من الطعام والشراب أعطاها للعمال الذين أقاموه". للمزيد حول هذا الموضوع وخوف المصري القديم من عقاب الألهة بعد الموت: راجع: محمد محسوب، العدالة وأثرها في الشرائع القديمة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد ١٣، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٠٤، ص ٢١٦ وما بعدها. انظر أيضاً: سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، ج٢، مرجع سابق، ص ٣٨ وما بعدها.

(٦٩) راجع: سليم سعدي، القانون في مصر الفرعونية "قانون حور محب"، الجزائر، مجلة المعيار، مجلد ٢٦، عدد ٦٤، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ٢٠٢٢، ص ١: ١٠.

حالة ظهور مسألة جديدة لا ينظمها عرف فهنا يتدخل الملك بقاعدة جديدة تنظمها مقيداً في ذلك بأعمال قواعد العدالة أي تحقيق "ماعت"، بالإضافة إلى ذلك "الأعراف - القرارات الملكية" كانت هناك أيضاً الأحكام القضائية التي تشكل سوابق قضائية يلتزم بها القضاة في أحكامهم حيث تعتبر بمثابة قانون^{٧٠}. أي أن القانون من وجهة نظر هذا الرأي هو القواعد التي يجب على الأفراد ملاحظتها وتطبيقها.

• وأخيراً هناك اتجاه ثالث يرى أن الملك ما هو إلا موظف لدى الألهة، فيجب عليه الإلتزام بالنظام الذي وضعته الألهة من أجل استمرار التوازن والاستقرار الكوني، ووسيلته في ذلك تحقيق "ماعت"، وله اصدار ما يراه مناسباً من التشريعات التي تعينه في تحقيق ذلك الهدف^{٧١}. أي أن وجهة نظر هذا الرأي أنه كان هناك تشريع في مصر القديمة يصدر عن الملك حتى يستطيع تنفيذ الأوامر الإلهية والإلتزام بقواعد العدالة والإنصاف.

ونرى أنه بأعمال المنطق ومدى التطور الذي كانت عليه الدولة المصرية القديمة فإن القانون المصري قد تكون بشكل تدريجي وفقاً لمقتضيات الحال، فقد كان من الضروري وجود قواعد قانونية تنشأ مع تطور المجتمع لتنظيم العلاقات بين الأفراد والفئات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع المصري، بعضها تشكل في صورة أعراف استقرت في المجتمع وأصبحت ملزمة لأفراده، وبعضها تشكل في صورة قرارات يصدرها الملك وهو في سبيله للحفاظ على النظام الملزم أمام الألهة بالحفاظ عليه من أجل تحقيق "ماعت"،

(٧٠) للمزيد حول مصر القديمة: انظر: ديودور الصقلي في مصر، ترجمة وهيب كامل، القاهرة، دار المعارف، ٢٠١٨، ص ١٢٨ : ١٣٤.

(٧١) للمزيد راجع: هيرودت يتحدث عن مصر، ترجمة محمد صقر خفاجه، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٧، ص ١١٠ وما بعدها.

وبظهور النظام القضائي أصبحت الأحكام القضائية تشكل التي تشكل سوابق هي بمثابة قواعد قانونية يجب الإلتزام بها. هذا النظام في مجمله يخضع لضابط وهو "ماعت". فالملك يحقق "ماعت"، والأفراد يمارسون قواعد السلوك التي تشكل محتوى ماعت. أما في حالة الخروج عن هذا النظام المثالي يتدخل الملك لتصحيح الوضع والعودة إلى "ماعت" مرة أخرى. أي أن التشريع في مصر القديمة من وجهة نظرنا مكون من "القواعد العرفية - القرارات الملكية - السوابق القضائية".

المطلب الثالث

التنظيم الاجتماعي وتأثره فكرة العدالة

نوضح في البداية أن التنظيم الاجتماعي لمجتمع ما يخضع لقواعد القانون الخاص الذي هو نتاج علاقة وثيقة بين القواعد القانونية والأفكار الدينية والأخلاقية التي يؤمن بها المجتمع من ناحية والسلطة السياسية والتطور الاقتصادي من ناحية أخرى، حيث تعكس في مجملها الفكرة المثالية للعدالة كما يجب أن تكون، أي أن قواعد هذا القانون نابعة في النهاية من الإرادة الإلهية التي تأمر بالإلتزام "بماعت". وعليه فالإيمان بوجود الإله يشكل المصدر الأساسي للقانون وهو ترجمة لضرورة احترام القيم الأخلاقية والإلتزام بقواعد العدالة والإنصاف^{٧٢}.

وحتى تستقيم الأمور داخل الدولة وتنعم بالاستقرار لابد من تحقيق السلام الاجتماعي عن طريق اعلاء مبدأ سيادة القانون بأن يشعر كل فرد في

(٧٢) راجع: عبد المجيد الحفناوي، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، الإسكندرية، منشأة المعارف، (بدون تاريخ)، ص ١٤٣: ١٤٥.

المجتمع بأنه يعامل على قدم المساواة بصرف النظر عن طبقته الاجتماعية، والاعتراف له بالحريات وبحقوقه الفردية.

وعرف المجتمع المصري القديم نظام الطبقات الاجتماعية حيث تكون من ثلاث طبقات رئيسية: الطبقة العليا (الارستقراطية) وعلى رأس هذه الطبقة الملك الذي هو حلقة اتصال بين الآلهة والبشر يليه الأمراء وأفراد الاسرة المالكة وكبار الموظفين ورجال الدين، وتمتعت هذه الطبقة بالثروة والنفوذ السياسي والاجتماعي^{٧٣}. أما الطبقة الثانية فهي الطبقة المتوسطة وتشمل الموظفين والكتبة وأصحاب الحرف والصناع والتجار، وكانت الفرصة متاحة لمن يتقن عمله من الموظفين والكتبة التزقي في السلم الوظيفي للوصول إلى المناصب العليا، أما الحرف والصناعة والتجارة فكانت وراثية وتمتعت هذه الطبقة ببعض الامتيازات البسيطة^{٧٤}. وأخيراً الطبقة الدنيا وتشمل صغار الموظفين والزراع والعمال وهذه الطبقة تمثل غالبية المجتمع المصري، وأفراد هذه الطبقة يعيشون حياة بسيطة على قوت يومهم^{٧٥}.

وكان هناك طبقة أخرى هم أسرى الحروب وهذه الطبقة مملوكة للدولة وتعرف بالرقيق العام، وكان عملهم في المزارع والمحاجر والمناجم المملوكة للدولة دون أن يتقاضوا أجراً أو يغادروا محل عملهم وحيثما يتم استعمالهم كجنود مرتزقة، ونظراً فقدهم حريتهم وعملهم بالسخرة أعتبروا رقيق مملوكاً

(٧٣) راجع: محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري، القاهرة، مرجع سابق، ص ٣٠ - ٣١.

(٧٤) انظر: محمد بيومي مهران، دراسات في الشرق الأدنى القديم "الحضارة المصرية القديمة"، ج٢، ط٤، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ٨٤.

(٧٥) راجع: محمود السقا، فلسفة وتاريخ النظم، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

للدولة ممثلة في الملك فهو صاحب النصر وله غنائم الحرب ومنهم الاسرى^{٧٦}.

ويعتبر الرقيق العام من جهة اولى احد الأموال المملكة للدولة ممثلة في الملك له الحق في التصرف فيه بأي نوع من أنواع التصرفات القانونية وله حق تتبعه تحت أي يد تكون، ومن جهة أخرى كان للرقيق الحق في الحياة له حق الزواج وإقامة عائلة وله ابرام بعض التصرفات القانونية، أي أن الرقيق العام كانت له شخصية قانونية ناقصة ويرجع ذلك إلى النزعة الدينية التي كان يتسم بها المجتمع المصري القديم وخوفه من غضب الألهة والتزام الملك بتحقيق "ماعت"، مما ساعد على إعطاء بعض الحقوق والمراكز القانونية لهؤلاء الرقيق اسرى الحروب^{٧٧}.

أما عن الرقيق الخاص فلم تعرف الدولة المصرية القديمة هذا النوع حيث كانت المساواة المطلقة هي السمة الأساسية للنظام الاجتماعي في العصور الأولى للتاريخ المصري، بالإضافة إلى أن العامل أو المزارع المصري كان يعمل لدى الغير نظير أجر وكانت له حياته الخاصة وله كامل شخصية القانونية، حتى عندما احتاج الملك إلى عمال لإنشاء الأهرامات والمعابد استخدم الرقيق العام الأجانب ولم يستعبد المصريين^{٧٨}.

وهذا التقسيم الاجتماعي الطبقي كان يتسم بالجمود حيث يتوارث الأبناء نفس طبقات آبائهم إلا في بعض الحالات التي تدرج فيها الموظفون أو

(٧٦) راجع: فتحي المرصفاوي، تاريخ الشرائع الشرقية "القانون الفرعوني"، القاهرة، دار

النهضة العربية، (بدون تاريخ)، ص ١٣٨ وما بعدها.

(٧٧) للمزيد حول موضوع الرقيق في مصر القديمة: انظر: محمود السقا، فلسفة وتاريخ

النظم، مرجع سابق، ص ٢٨٥ وما بعدها.

(٧٨) راجع: محمود السقا، معالم تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٣٦ وما

بعدها.

قادة الجيش حتى وصلوا إلى أعلى المناصب، وقد كان لذلك تأثيره على العدالة الاجتماعية في مصر القديمة خاصة في فترات الضعف، فيشهد التاريخ على حدوث أول ثورة شعبية اجتماعية في مصر أواخر الأسرة السادسة وبسببها كانت نهاية عصر الدولة القديمة والتي بدأت على انقاضها الدولة الوسطى بحكم الأسرة الحادية عشر، وكانت من أهم مطالب الثورة تحقيق العدالة الاجتماعية والعودة إلى العدالة وقيم "ماعت" التي ضاعت في ظل ضعف السلطة المركزية وانتشار الاقطاع^{٧٩}.

أما عن الأراضي الزراعية فقد كانت هناك أراضي مملوكة للقصر الملكي، حيث يعمل بها المزارعين مقابل أجر. وللملك سلطة منح مساحات منها كعطايا وعطايا لكبار الموظفين وقادة الجيش ينتفعون بها وتبقى ملكية الرقبة للملك، ويظل حق الانتفاع قائماً طالما بقي الموظف في وظيفته وقد يستمر مدى حياته. ومع الوقت أصبحت هذه المنح والعطايا تورث ثم مملوكة ملكية خاصة للعائلة، فظهرت الملكيات الفردية حيث للملك حق مباشرة عناصر الملكية من استعمال واستغلال وتصرف في ملكية من الأراضي الزراعية^{٨٠}.

(٧٩) للمزيد عن الثورة الشعبية أهدافها ونتائجها: راجع: طه عوض غازي، قراءة في تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٩١: ٩٩. راجع أيضاً: سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، مرجع سابق، ج٣، ص ١٥٢: ١٦٧. وأيضاً انظر: عبد العزيز صالح، حضارة مصر القديمة وأثارها، مرجع سابق، ص ٣٩٢ وما بعدها. وأيضاً راجع: محمد عبد الهادي الشقنقيري، دروس في تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ١٣٥ وما بعدها. انظر أيضاً: صوفي أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص ٤٧١ وما بعدها.

(٨٠) راجع: صوفي أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ٢٢٠ وما بعدها.

ومع ظهور النظام الاقطاعي انكشفت الملكيات الفردية الصغيرة مقابل الملكيات الكبيرة الخاصة بالاقطاعي نتيجة هجرة صغار الملاك أراضيهم للضرائب الباهظة المفروضة عليهم، وتنازلهم عن أراضيهم للاقطاعي والعمل لديه أجراء^{٨١}.

وأيضاً من الملكيات التي كانت موجودة في الدولة المصرية القديمة ملكيات المعابد، هذه الملكيات عبارة عن مساحات شاسعة من الأراضي تخضع لإشراف الكهنة، وتتمتع بالإعفاءات الضريبية، وهي موقوفة للمعابد لا يجوز التصرف فيها، ويخصص ريعها للإنفاق على المعابد والكهنة^{٨٢}.

ونظراً لأن المصري القديم تقوم ثقافته على تطبيق "ماعت" في كل أمور حياته خشية العقاب في الآخرة، فكان التراضي هو أساس الالتزام العقدي في الدولة المصرية القديمة، حيث يكفي تراضي الطرفين ليكتسب العقد قوته الملزمة، لكن كان يلزم على الطرفين تسجيل الاتفاق وتوثيقه في سجل معد لذلك "إدارة تشبه الشهر العقاري حالياً" لإثبات التصرف فقط وليس شرطاً للإنعقاد، وفي حالة عدم التوثيق يلجأ القاضي عند الخلاف إلى شهادة الشهود. أما عن التصرفات الناقلة للملكية فلها طابع شكلي وتحرر كتابة في صورة عقدين الأول يرتب الإلتزامات المتبادلة بين أطرافه "من تحديد محل العقد - دفع ثمن - ضمان العيوب الخفية" ويُطلق على هذا العقد "اتفاق المال"، أما العقد الآخر يتضمن تنازل البائع عن كافة حقوقه على الشيء المبيع

(٨١) راجع: محمود السقا، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، مرجع سابق، ص ٣٢٢ وما بعدها.

(٨٢) انظر: ديودور الصقلي في مصر، ترجمة وهيب كامل، مرجع سابق، ص ١٠ وما بعدها.

وتسليمه للمشتري ويُطلق عليه "اتفاق التنازل"، والعقدان يوقع عليهما أطرافه وكذلك يوقع الشهود وتخضع لإجراءات التوثيق^{٨٣}.

وكذلك الحال بخصوص نظام التجريم والعقاب فكان متأثراً بالثقافة المصرية والنزعة الدينية لديه والخوف من الآخرة، والهدف منه تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي، فالمصري القديم مؤمن بالحياة الآخرة وأن عليته إلتزام بقول "ماعت" وفعل "ماعت"، فحتى ينعم بالحياة الأبدية مع الآلهة في السماء عليه أن يمتنع عن الأفعال المجرمة من قبل الدولة ممثلة في الملك الذي هو همزة الوصل بين السماء والأرض فينقل رغبات وأوامر الآلهة إلى شعبه، أما إتيان تلك الأفعال يترتب عليها توقيع العقاب عليه في الآخرة وهو يحاكم أمام محكمة الموتى، ويتلاحظ أن هناك عقاب مزدوج لمرتكب الجريمة، عقاب في الدنيا توقعه السلطة المختصة وعقاب في الآخرة وهو الحرمان من الأبدية بجوار الآلهة في السماء^{٨٤}.

وميز القانون المصري القديم بين الجرائم العمدية وغير العمدية في العقوبة المقررة لكل منهما، حيث كان الإعدام عقوبة القتل العمدي كنوع من الردع العام للإمتناع عن ارتكاب هذه الجريمة لما فيها من أضرار للروح^{٨٥}.

(٨٣) راجع: فتحي المرصفاوي، تاريخ القانون المصري "دراسة تحليلية للقوانين الفرعوني والبطلمي"، مرجع سابق، ص ٣٨٤: ٣٨٥. انظر أيضاً: محمود السقا، معالم تاريخ القانون المصري من العصر الفرعوني حتى نهاية العصر الروماني، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٠، ص ١٨٨ وما بعدها.

(٨٤) للمزيد حول هذا الموضوع: راجع: محمود سلام زنتي، موجز تاريخ القانون المصري في العصور الفرعوني والبطلمي والروماني والإسلامي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ٢٠٣ وما بعدها.

(٨٥) للمزيد حول نظام التجريم والعقاب في مصر الفرعونية: راجع: أحمد على ديهوم، محاضرات في تاريخ القانون المصري "الفرعوني والبطلمي"، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، (بدون تاريخ)، ص ٩٨: ١١١.

كما اعتُبر الزنا من الجرائم الكبرى المُعاقب عليها، وعقوبتها القتل لكل من الزاني والزانية، وورد في كتاب الموتى أن المتوفي يتبرأ أمام محكمة الموتى من الجريمة بقوله "إني لم أرتكب زنا"^{٨٦}.

ومن الجرائم التي تعتبر من اشد الجرائم خطورة هي التآمر على قلب نظام الحكم، فعقوبتها الإعدام والحرمان من الدفن في المقابر بصرف النظر عن مركز الجاني حتى ولو كان من العائلة المالكة، وترجع خطورة هذه الجريمة إلى الطبيعية الإلهية للملك فالاعتداء عليه بمثابة اعتداء على الألهة^{٨٧}. كما ورد في كتاب الموتى أن المتوفي يتبرأ أمام محكمة الموتى من هذه الجريمة بقوله "لم أعيب في الذات الملكية"^{٨٨}.

وكانت الجرائم الدينية من الجرائم الكبرى أيضاً، وهي الجرائم التي تمس العقائد والمقدسات الدينية، ومنها جريمة انتهاك القبور ونهب محتوياتها وعقوبتها الإعدام^{٨٩}. وجريمة الاعتداء على أملاك الملك وأملاك المعابد وعقوبتها الإعدام حيث تمثل اعتداء على الألهة، وأيضاً من يقوم بتعطيل الجهاز الإداري أو أخذ رشايي وفرض اتاوات على الناس، وعقوبتها جرع الأنف أو النفي أو الضرب^{٩٠}. ورد في كتاب الموتى أن المتوفي يتبرأ أمام

(٨٦) للمزيد حول الحساب في الآخرة طبقاً للفكر المصري القديم: راجع: جيمس هنري برستيد، فجر الضمير، ترجمة سليم حسن، الفصل الرابع عشر الحساب في الآخرة والسحر، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤، ص ٢٣٩: ٢٦٠.

(٨٧) راجع: صوفي أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٨٨) راجع: جيمس هنري برستيد، فجر الضمير، ترجمة سليم حسن، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٨٩) راجع: محمود سلام زناتي، موجز تاريخ القانون المصري في العصور الفرعونية والبطلمية والرومانية والإسلامية، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٩٠) راجع: فتحي المرصفاوي، تاريخ الشرائع الشرقية "القانون الفرعوني"، مرجع سابق، ص ١٥٩.

محكمة الموتى من تلك الجرائم بقوله: "لم أفعل ما يمقته الإله"، "لم اسبب تعسا لأي إنسان"، "لم أسرق هبات المعابد"^{٩١}.

ونلاحظ أن نظام التجريم والعقاب في مصر القديمة هدفه الأساسي المحافظة على السلام الاجتماعي، والعمل على إرضاء الألهة للوصول بالمجتمع إلى العدالة المثالية أي تحقيق "ماعت" التي أمرت الألهة الملك بالالتزام بتحقيقها لنيل رضاها، لذلك كان التشدد في العقوبة للجرائم التي تمس القيم والأخلاق، وكذلك الجرائم المتعلقة بالذات الملكية، والتعدي على أملاك المعابد. لأنها تمثل اعتداء على الألهة وإرادتها بالالتزام بقواعد السلوك والقيم الاجتماعية السليمة.

الخاتمة والنتائج

الحضارة المصرية القديمة من أقدم الحضارات وأعظمها، حيث تتميز بطابع الاستمرار والتسلسل دون انقطاع، والهدف من دراسة النشأة القانونية للمجتمع هو الوصول للمبادئ التي تحكم الفكر القانوني له. ومن خلال دراستنا هذه توصلنا لمجموعة من النتائج نوجزها في النقاط الآتية:

١- من أوائل الحضارات التي أخذت بفكرة العدالة غاية للقانون هي الحضارة المصرية القديمة، وربطت الرموز الدينية بقيم أخلاقية ومثل عليا، فرمزت للعدالة بالإلهة "ماعت".

٢- تمثل "ماعت" القيم الأخلاقية الأساسية في الكون التي يجب أن يكون عليها الفعل الإنساني، فهي تعكس نظام الكون المتكامل.

٣- التنظيم الاجتماعي للمجتمع المصري القديم قائم على الإيمان بوجود الإله الذي يُعتبر المصدر الأساسي للقانون، ووسيلة انتقال الإرادة

(٩١) راجع: جيمس هنري برستيد، فجر الضمير، ترجمة سليم حسن، مرجع سابق، ص ٢٤٤: ٢٤٧.

الإلهية إلى البشر هو الملك. ويمثل جوهر القانون ضرورة احترام القيم الأخلاقية والإلتزام بقواعد العدالة والإنصاف التي يُعبر عنها بـ"ماعت".

٤- وطبقاً لفكر المصري القديم فقد أقامت الألهة النظام في الكون وفي مصر، ونصبت الملوك المصريين خلفاء لها في الأرض، وأمرتهم بالحفاظ على النظام وضابطهم في ذلك هو تحقيق "ماعت". فهي اختصاص أصيل للملك ويمكن له أن يفوض الوزير أو القاضي الكبير في تحقيقها "أي خلق القاعدة القانونية". أما تطبيق "ماعت" أي تطبيق القاعدة القانونية فهي حق لكل موظف يقوم بوظيفة القضاء بجانب وظيفته الإدارية. كما أن باقي أفراد المجتمع عليهم الإلتزام بقواعد الاخلاق والسلوك التي يتكون منها جوهر "ماعت". وبذلك يتكون المجتمع المثالي الذي يطالب به الألهة فترضى عنه ويتحقق له الخير العام والرخاء والإستقرار والسلام.

٥- يترتب على خروج الحاكم عن مقتضيات العدالة الغضب الإلهي المتمثل في فقدة لملكه وعدم لحاقه بالألهة في السماء، بالإضافة إلى عقاب شعبي يتمثل في حرمانه من مراسم الدفن الرسمية وبالتالي تحل عليه اللعنة الأبدية، ويعتبر هذا ردعاً خاصاً للملك بجانب أنه ردعاً عاماً للملك الذي سيخلفه.

٦- التشريع في مصر القديمة مكون من "القواعد العرفية التي استقرت واكتسبت القوة الملزمة - القرارات الملكية وتصدر للمسائل التي ليس لها عرف ينظمها، بالإضافة للقرارات التي تصدر في حالة أي اخلال بقواعد العدالة - السوابق القضائية وهي الاحكام التي تصدر عن القضاة في المنازعات المختلفة".

٧- لم تعرف الدولة المصرية القديمة نظام الرق الخاص، بينما كان هناك الرق العام، وهم أسرى الحروب، وهم مملوكين للدولة ممثلة في الملك

يستخدمهم بدون اجر، ويتتبعهم في أي يد تكون. وكانت شخصيتهم القانونية ناقصة، ولهم الحق في الحياة والزواج وإقامة عائلة وإبرام بعض التصرفات القانونية، ويرجع ذلك إلى النزعة الدينية التي كان يتسم بها المجتمع المصري القديم وخوفه من غضب الألهة والتزام الملك بتحقيق "ماعت"، مما ساعد على إعطاء بعض الحقوق والمراكز القانونية لهؤلاء الرقيق أسرى الحروب

٨- نظام التجريم والعقاب في مصر القديمة هدفه الأساسي المحافظة على السلام الاجتماعي والعمل على إرضاء الألهة للوصول بالمجتمع إلى العدالة المثالية، أي تحقيق "ماعت" التي أمرت الألهة الملك بالالتزام بتحقيقها لنيل رضاها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم نصحي: تاريخ مصر في عهد البطالمة، ج٢، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢.
- أحمد إبراهيم حسن: غاية القانون "دراسة في فلسفة القانون"، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٦.
- أحمد على ديهوم:
- محاضرات في تاريخ القانون المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، (بدون تاريخ).
- محاضرات في تاريخ القانون المصري "الفرعوني والبطلمي"، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، (بدون تاريخ).

- أحمد فخري: مصر الفرعونية "موجز تاريخ مصر من أقدم العصور حتى عام ٣٣٢ ق م، مقدمة الطبعة الثانية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.
- أدولف إيرمان وهرمان رانكه: "مصر والحياة المصرية في العصور القديمة"، ترجمة عبد المنعم أبوبكر ومحرم كمال، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
- السيد عبد الحميد فوده:
- فلسفة ونظم القانون المصري - العصر الفرعوني، ج١، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.
- مظاهر العدالة في القانون العراقي القديم، القاهرة، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٢.
- أنا مانسيني: "كاتبة فرنسية" Anna Mancini، "ماعت" فلسفة العدالة في مصر القديمة، ترجمة محمد رفعت عواد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مصريات "تاريخ - فن - حضارة"، ٢٠٠٩.
- باهور لبيب وصوفي أبو طالب: تشريع حور محب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.
- جمال حمدان: شخصية مصر "دراسة في عبقرية المكان"، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٣.
- جيمس هنري برستيد: فجر الضمير، ترجمة سليم حسن، الفصل الرابع عشر الحساب في الآخرة والسحر، القاهرة، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤.
- حسن عبد الحميد:
- فكرة المسؤولية الجنائية في مصر الفرعونية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

- محاضرات في تاريخ الفكر القانوني المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.
- تاريخ النظم القانونية والاجتماعية "مقدمة تاريخية لمفهوم القانون"، ط٤، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
- تاريخ الفكر القانوني المصري "العصر الفرعوني"، القاهرة، دار النهضة العربية، (بدون تاريخ).
- خالد يوسف الحناوي: أهم نظريات الخلق عند المصريين القدماء، القاهرة، دار الوثائق المصرية، ٢٠١٦.
- ديودور الصقلي: في مصر، ترجمة وهيب كامل، القاهرة، دار المعارف، ٢٠١٨.
- رمضان السيد: تاريخ مصر القديمة، ج٢، القاهرة، سلسلة الثقافة الأثرية والتاريخية، ١٩٨٨.
- سليم سعدي: القانون في مصر الفرعونية "قانون حور محب"، الجزائر، مجلة المعيار، مجلد ٢٦، عدد ٦٤، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ٢٠٢٢.
- سليم حسن: موسوعة مصر القديمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج٢، ٢٠٠٠.
- سليمان مظهر: أساطير من الشرق، ط١، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠.
- شفيق شحاته: التاريخ العام للقانون في مصر القديمة والحديثة، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٥٨.
- صوفي أبو طالب:
- مبادئ تاريخ القانون، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥.
- تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.

- طه عوض غازي:
- تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
- قراءة في تاريخ القانون المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، (بدون تاريخ).
- فلسفة النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
- عبد العزيز صالح: حضارة مصر القديمة وأثارها، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٢.
- عبد المجيد الحفناوي: تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، الإسكندرية، منشأة المعارف، (بدون تاريخ).
- عبد المنعم أبو بكر ونخبة من العلماء والمؤرخين المصريين: تاريخ الحضارة المصرية، ط١، المجلد الأول، العصر الفرعوني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.
- عمر ممدوح مصطفى: أصول تاريخ القانون، الإسكندرية، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ١٩٦١.
- فتحي المرصفاوي:
- تاريخ القانون المصري "دراسة تحليلية للقوانين الفرعوني والبطلمي"، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٨.
- تاريخ الشرائع الشرقية "القانون الفرعوني"، القاهرة، دار النهضة العربية، (بدون تاريخ).
- فخري أبوسيف مبروك: مظاهر القضاء الشعبي لدى الحضارات القديمة "مصر الفرعونية - اليونان - روما"، القاهرة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، مجلد ١٦، عدد ١، ١٩٧٤.

- فرنسوا ديماس: ألها مصر، ترجمة زكي سوس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
- كامله محمود غريب: العدالة بين تاريخ القانون والقانون الدولي الإنساني، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.
- كليز لالويتك: نصوص مقدسة ونصوص دينية من مصر القديمة، المجلد الأول، ترجمة ماهر جويحاتي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.
- محمد السيد بدر: تاريخ القانون المصري في العصر الفرعوني "عصر توحيد القطرين والدولة القديمة"، القاهرة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد ١٥، عدد ١، جامعة عين شمس، ١٩٧٣.
- محمد عبد الهادي الشقنقيري: دروس في تاريخ القانون المصري، دار النشر (بدون)، ١٩٨٥.
- محمد على الصافوري: القانون المصري القديم، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.
- محمد محسوب: العدالة وأثرها في الشرائع القديمة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد ١٣، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٠٤.
- محمد بيومي مهران: دراسات في الشرق الأدنى القديم "الحضارة المصرية القديمة"، ج٢، ط٤، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.
- محمود السقا:
- معالم تاريخ القانون المصري الفرعوني، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠.
- معالم تاريخ القانون المصري، ط١، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣.

- فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٨.
- معالم تاريخ القانون المصري من العصر الفرعوني حتى نهاية العصر الروماني، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٠.
- محمود سلام زناتي:
- تاريخ القانون المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٣.
- موجز تاريخ القانون المصري في العصور الفرعوني والبطلمي والروماني والإسلامي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.
- حقوق الانسان في مصر الفرعونية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
- مصطفى أحمد إبراهيم نصر: الحقوق المدنية المقررة في قوانين مصر الفرعونية، المملكة العربية السعودية، جامعة شقراء، (بدون تاريخ).
- منتصر ثابت: سلسلة تاريخ مصر "خونانوب الفلاح الفصيح"، القاهرة، دار الهلال، (بدون تاريخ).
- هيرودت: يتحدث عن مصر، ترجمة محمد صقر خفاجه، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٧.
- وجدي راتب فهمي: محاضرات في المدخل لدراسة القانون، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٨.
- يان أسمان: ماعت "مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية"، ترجمة زكية طبوزاده وعليه شريف، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

ثانياً: الرسائل:

- محمد عثمان صميده محمد: إعادة تأسيس لمفهوم العدالة في مصر وبلاد الرافدين، القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٢٢.

ثالثاً: المراجع الفرنسية:

- * Bonhène M. A. et Foreau A., "Pharaon: les secrets du pouvoir", Paris, Armand colin, 1988, P. 100 – 120.
- * Donald B. Redford: The Oxford Essential Guide to Egyption Mythology, Oxford university press, 2003, P. 190.
- * Gaudemet, Institutions de l'antiquité. Paris, 1967. P.S.
- * Menu B. "le tomboeau de pétosiris (2).Maât, thot et le droit", in: BIFAO. T.95, 1995. P.281 : 299.
- * Menu B., "recherches sur l'histoire juridique, économique et sociale de l'ancienne Egypte", I. F. A. O. Bibliothèque d'Etude, 122, 1998. P.7.
- * Théodoridés A., "La formation du droit dans l'Egypte pharaonique", In: vivre de Maât. Sous la dir. De J. M. Kruchten. Acta Orientalia Belgica. Bruxelles. Première partie. 1995. P.1 : 20.

رابعاً: المراجع الإنجليزية:

- * Christian Jacq, The living wisdom of ancient Egypt, Simon & Schuster, 1999, P.22 .
- * William J. Murnane, and Charles C. Van Siceln III, "The boundary stelae of Akhenaten"., London, 1993. P. 10 – 90.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

<http://alkalemahalhora.com>

تاريخ الإطلاع: ١١ / ٢ / ٢٠٢٤